اليوم بصنعاء:

توقيع البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم بين هيئتي المواصفات اليمنية ورقابة الصادرات المصرية

عبدالله الخولاني

توقع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية اليوم بصنعاء على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم التي وقعت خلال شهر يناير الماضي بين الطرفين بالقاهرة.

وأوضح وليد عبدالرحمن عثمان مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن توقيع البرنامج التنفيذي المكون من أحد عشر بندا وتطبيقه سيسهم في تعزيز ورفع مستوى المواصفات الوطنية وتسهل انسياب السلع بين اليمن ومصر .

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية المهندس محمد سليمان شفيق حرص بلاده على تعزيز التعاون مع الجانب اليمني في مجال الصادرات والواردات خصوصا فيما يخص تطبيق المواصفات والمقاييس كونها ستعمل على تسهيل وتدليل كافة العوائق وتخدم المجال التجاري بين البلدين الشقيقين .

وقد قام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية والوفد المرافق له بزيارة استطلاعية لمختبرات الهيئة اطلع خلالها على المستوى الذي وصلت إليه الهيئة وما تمتلكه من كوادر مؤهلة مشيدا بمستوى التقدم الذي أحرزته الهيئة في هذا المجال.

الاقتصاد على طاولة الحوار في ندوة بصنعاء

/خاص

<،، في إطار تفاعل مراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني مع الحوار الوطني الشامل في محاوره المختلفة ينظم المرصد الاقتصادي ندوة اليوم بصنعاء حول الملف الاقتصادي على طاولة الحوار، وتناقش الندوة منهج الاقتصاد المناسب للمرحلة القادمة الذي يحقق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

كما سيتم استعراض المضامين الاقتصادية في الدساتير وخصوصاً تجربة دولتي الربيع العربي مصر وتونس، وإمكانية الاستفادة من هذه النماذج في ضوء مشتركات اليمن مع تلكما الدولتين وغيرهما.

وسيتناول الخبير الفرنسي فرنسوا روش المرونات التي توفرها الدساتير للمبادئ الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الندوة ستتطرق للأبعاد الاقتصادية في برامج الأحزاب الرئيسية. وتهدف الندوة إلى الخروج بآلية للتعاون بين هذه المراكز ومسيرة الحوار في فريق التنمية المستدامة والشاملة.

ويشارك في هذه الندوة ممثلون عن الأحزاب السياسية وكذلك مراكز الدراسات بالإضافة إلى أعضاء من مجلسي النواب والشورى.

لجنة برلمانية تؤكد أهمية تخفيض المدة الزمنية لاستحقاق معاش الوفاة

صنعاء/سبأ

<،،ناقش اجتماع مشترك ضم لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بمجلس النواب وإدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية برئاسة رئيس اللجنة عزام عبدالله صلاح مشروع قانون التأمينات الاجتماعية وطرح آراء وملاحظات أعضاء اللجنة البرلمانية والردود الإيضاحية بشأنها من قبل الحاضرين من الجانب الحكومي .

وأكدت اللجنة البرلمانية أهمية تخفيض المدة الزمنية اللازمة لاستحقاق معاش الوفاة من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة والسماح للمؤمن عليهم بضم مدة خمس سنوات خدمة إلى مدة اشتراكهم في التأمينات وبما يمكنهم من الحصول على المعاش التقاعدي .

كما أكد الاجتماع بحضور وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل عبده شمسان ورئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أحمد صالح سيف ورئيس مجلس تنسيق نقابة القطاع الخاص عضو مجلس الإدارة نجيب مغلس السماح للمؤمن عليهم بالاستمرار في التأمين بعد سن التقاعد ولمدة سبع سنوات، فيما كان القانون الحالي يسمح بالاستمرار لمدة خمس سنوات فقط.

وتناولت المناقشات التي سادت الاجتماع المشترك العديد من الملاحظات بصدد الاختلالات الهيكلية في نظام التأمينات الاجتماعية وبما يكفل للمؤمن عليهم ويحفظ ديمومة واستمرارية صندوق المؤسسة بالاستفادة من الخبرات والتجارب المعتملة في هذا المجال , وذلك بتجديد الحد الأدنى للأجر والاشتراك في المعاش التقاعدي .

وتطرقت المناقشات البرلمانية إلى مراجعة باب إصابة العمل وإزالة التعارض بين مشروع القانون وقانون التأمين الصحي.

يذكر أن نظام التأمينات الاجتماعية يستهدف تحديث العمل بهذا المشروع والتوسع في نظام المعاشات لأفراد المجتمع في شيخوختهم أو عجزهم أو مرضهم أو لذويهم من بعدهم، وتلك الأهداف ينشدها المجتمع اليمني ونواب الشعب والارتقاء بتطبيق التأمينات الاجتماعية إلى مصاف عطاءات العاملين والعاملات خلال مسيرة حياتهم .

وبتحقيق ذلك يرتقي المجتمع في هذا المجال إلى مصاف الدول المتقدمة بما يحافظ على كرامة الإنسان وحقوقه في مجال التأمين الاجتماعي لدى تحقيق الأهداف التي يسمو إليها المجتمع وخاصة الذين يخضعون لأهداف ونصوص ومواد وأحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

بحث تعزيز العلاقات التجارية اليمنية التونسية

أحمد الطيار

بحث رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس مع السفير التونسي بصنعاء السيد جمال جويلي سبل تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن وتونس وتعزيز آفاقها المستقبلية.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى عمق العلاقات الأخوية بين رجال المال والأعمال في البلدين الشقيقين وتطلعهما إلى قيام علاقات متميزة في الفترة القريبة القادمة.

ودعا الكبوس لأهمية تفعيل مجلس رجال الأعمال اليمني التونسي المشترك بالإضافة لتعزيز الشراكات بين المستثمرين في عدد من المجالات، مؤكداً أن التوقف خلال الفترة الماضية كان بسبب الأوضاع التي مر بها البلدان، مؤكداً أن الفترة القادمة ستشهد تبادل زيارات الوفود التجارية الاستثمارية، والمشاركة في المعارض التي تقام في كل من اليمن وتونس.

من جهته استعرض سعادة السفير التونسي التعاون الثنائي بين البلدين، مشيراً إلى التعثر الذي حصل بسبب الظروف السابقة، مؤكداً عزم السفارة على تذليل كافة الصعوبات التي تقف أمام نماء وتطور العلاقات الاقتصادية الثنائية بما يحقق مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين، مشدداً على أن الفرص التجارية بين البلدين كبيرة جداً نظراً لما يتمتع به البلدان.

وقال: أن الاقتصاد يجب أن يبقى أولاً لأنه لا يمكن أن يتطور أي مجال دون استقرار حقيقي، وقد بدأ الاستقرار بتحسن في البلدين الشقيقين.

من جهته أكد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة الغرفة على عمق العلاقات المشتركة بين اليمن وتونس وآفاق تطويرها مشيداً بجودة البضائع التونسية وبجهود السفارة خلال الفترة الماضية متطلعاً إلى دور أكبر في ظل رعاية السفير الجديد.

اتحاد الغرف التجارفية وغرفة الأمانة يطالبان الحكومة بحماية المستثمرين

أحمد حسن

طالب الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الحكومة بتقديم تشريعات ضامنة لحماية الاستثمار في البلاد وتأمين حياة المستثمرين في اليمن.

وأكد الاتحاد والغرفة في أربعينية تأبين رجل الأعمال الشاب خالد محمد شارب والذي اغتيل بمحافظة لحج الشهر الماضي أن تحقيق العدالة وتقديم الجناة للمحاكمة سيكون مدعاة لرضا وسعادة وفخر المستثمرين الذين سيلمسون أن تطبيق القانون يجري على الجميع .

وأشارا إلى أن القطاع الخاص اليمني يتابع بقلق بالغ تجاهل الجهات المعنية للمناشدات المتواصلة بشكل يومي من الغرف التجارية بشأن إعطاء القضية حقها من الاهتمام وسرعة القبض على الجناة.

وجددا الاتحاد والغرفة إدانتهما الشديدة لجرائم القتل والتقطع التي تطال أبناء ورموز القطاع الخاص بمختلف تكويناته التجارية والصناعية والخدمية وخصوصا في مناطق بعينها في بعض محافظات الجمهورية .

وناشد الاتحاد والغرفة فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزارتي الداخلية والدفاع والنائب العام ومدراء امن لحج وعدن القيام بواجباتهم في القبض عن الجناة وعدم الرضوخ لضغوطات جهات قبلية ومسئولين بمحافظة لحج في عدم تسليم الجناة.

وقالا في بيان بالمناسبة: إن القطاع الخاص قرر رفع صوته واستمرار مطالبته بتحقيق العدالة والقبض على القتلة حتى ينالوا جزاءهم العادل وانتهاج سياسة القانون في إحقاق الحق ووقف همجية من يريدون الاضرار بأمن اليمن وسلمه الاجتماعي .

وفي حفل التأبين قال محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية: إن الاستثمار في اليمن لن يتطور إلا بالاستقرار وإحقاق الحق لكل مواطن وهذا يتطلب من الدولة القيام بواجباتها في حماية أرواح الناس جميعا ،وأهاب رئيس الاتحاد بالحكومة القيام بمسؤوليتها في القبض على قتلة الشاب شارب وإعطاء رسالة للمستثمرين ورجال الأعمال في اليمن وغيرها بأن القانون ينفذ على الجميع .

مشيرا إلى أن القطاع الخاص اليمني يسهم في توفير فرص عمل لمئات الآلاف من الشباب وعندما يتأثر بأي إخلال بالأمن والسكينة ويتعرض للاعتداءات فإن فرص العمل ستكون معرضة للفقدان وهذا سيلقى بظلاله من السلبية على الاقتصاد الوطني.

من جانبه أكد حسن الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة أن القطاع الخاص تمسك بحقه الشرعي والدستوري في القصاص العادل وناشد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالتشديد على الجهات المعنية القيام بمسؤولياتها في هذه القضية والاعتمام وشرع القبض على الجناة ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه المساس بالمجتمع التجاري خاصة والمجتمع اليمني عامة.

رأي اقتصادي

أهمية الصادرات اقتصادياً وتنموياً

د.أحمد البواب

Email ahmed albauab @ hot meil .com

<،، عادة التصدير يأخذ منحى مسؤوليته تنمية الصادرات فالتصدير لأي بلد من البلدان مرهون بوجود وتصدير سلع جيدة تنطبق عليها المواصفات والمعايير الدولية وتتفق مع متطلبات الأسواق التصديرية وبأسعار منافسة للسلع والمنتجات المماثلة مع أي بلد من البلدان الأخرى، بالإضافة إلى أن السلع والمنتجات تحتاج إلى آليات متعددة يساهم فيها المُنتج للسلعة والحكومة في تغيير خريطة الصناعة والزراعة تسمح بتصدير سلع غير تقليدية فيها نسبة وقيمة مضافة تساعد على عدم قدرة الشركات المنتجة للماركات العالمية على دخول أسواق، فالمسئولية الكبرى للوصول بالمنتج إلى جودة عالية على المنتج وتفكيره المتطور واستخدام الخامات الجيدة ذات المواصفات القياسية الدقيقة كما أنه يتحتم على البلدان والدول نامية ومتقدمة عدم فرض ضرائب أو جمارك على استيراد المعدات الرأسمالية التي تساعد المنتجات على تطوير أدوات الانتاج المختلفة ميكانيكيا مع هيكلة التنظيمات والنشاطات التصديرية ونمو الصادرات من خلال المجلس التصديري لرجال الأعمال من القطاع الخاص الذي يمثل جميع التنظيمات مع ضرورة تحديث ومراجعة التشريعات القانونية من شوائب تعيق تنمية الصادرات والمزيد من الدعم الحكومي لبعض القطاعات الانتاجية واعفائها ولو بجزء يسير من الأعباء المالية التي يتحملها المصدر ومن ثم الاعفاء الضريبي والجمركي تشجيعاً للقطاعات المصدرة على تنمية صادراتها بحيث يساعد ذلك على ظهور خرائط صناعية جديدة ووحدات انتاجية مشرفة تقتحم أسواقاً غير تقليدية.

فالمسئولية الكبرى للوصول بالمنتج إلى جودة عالية على المنتج وتفكيره المتطور واستخدام الخامات الجيدة ذات المواصفات القياسية الدقيقة كما أنه يتحتم على البلدان والدول نامية ومتقدمة عدم فرض ضرائب أو جمارك على استيراد المعدات الرأسمالية

مبادرة (خلف) لحل مشكلة الفقر والبطالة

2-3

كثر الحديث عن البطالة وتنامي الفقر في مجتمعاتنا العربية وخصوصاً في مجتمعنا اليمني ولكن دون اتخاذ إجراءات وحلول عملية تهدف إلى معالجة البطالة وتفشي الفقر على نطاق واسع وحماية المجتمع من آثارهما الخطيرة حيث أن المستقبل ينبئ بحلول كارثة اجتماعية خطيرة ما لم نعمل على حل مشكلة الفقر والبطالة.

خلف عبدالله علي زيد
Khalaf62@gmail.com

ثانياً: في القطاع التجاري والصناعي

تنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع على أساس مبدئي العدالة وتكافؤ الفرص ، وتوسيع نطاق مشاركة ابناء الوطن في كل الفرص الاستثمارية والوظيفية بدلا من أن تظل محتكرة في يد فئة معينة وذلك بوضع قوانين تنظم كل الأنشطة الاستخراجية والتحويلية وقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات ومن اجل تحقيق مبدأ العدل الاجتماعي ومبدأ تكافؤ الفرص يجب اتخاذ الآتي:

-1 التوسع في إنشاء الشركات المساهمة في مختلف القطاعات ووضع قوانين تمنع سيطرة أية عائلة أو فئة أو أشخاص عليها، ويجب أن لا تزيد مساهمة كل شخص أو أسرة عن 10% من رأسمال اية شركة وإخضاعها للرقابة الصارمة لضمان حقوق واستفادة كل المساهمين وتكون إدارتها متداولة بين المساهمين عبر الاقتراع السري المباشر ومنع التزكية، وان لا تزيد مدة الهيئة الإدارية المنتخبة عن اربع سنوات.

ويجب أيضا إعادة النظر في أوضاع البنوك ومنع سيطرة عائلة أو فئة عليها وتطبيق نفس المعايير المطبقة على الشركات المساهمة من حيث انتخاب هيئاتها الإدارية بالاقتراع السري المباشر ومنع التزكية ومعايير الكفاءة والنزاهة وتداول إدارتها بين المساهمين وإخضاعها للرقابة الصارمة والتقارير الدورية عن أوضاعها ونضرب مثلا بشركة الاتصالات (يمن موبايل) التي نود أن تكون بقية الشركات على غرارها من حيث تحررها من هيمنة عائلة أو فئة عليها حيث توزع أرباحاً جيدة على المساهمين فيها دون أن تبخس حقوقهم.

أما بقية الشركات والبنوك التي تخضع لسيطرة بعض الأسر فلا يستفيد منها سوى المسيطرين عليها الذين يوزعون الملاليم على بقية المساهمين وممارسة أساليب النصب والاحتيال عند تأسيس وإنشاء المشاريع والمبالغة على الورق في تكاليفها مستغلين الفساد القائم وغياب الرقابة والمحاسبة والإجراءات القانونية الهادفة لحماية وصون حقوق المساهمين .

والأمثلة على ذلك كثيرة وهو ما افقد الثقة بجدوى المساهمة في المشاريع التجارية والإنتاجية وألحق ضرراً كبيراً بالمساهمين مما اضطرهم إلى بيع أسهمهم بأقل من قيمتها الحقيقية للأسر المسيطرة.

-2 يجب على البيوت التجارية وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة عدم الدخول والاستثمار في المشاريع الصغيرة والأنشطة التجارية والخدمية كالبيع بالتجزئة ومحلات الصرافة وسيارات الأجرة ..... الخ فهم بذلك ينافسون صغار المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة وحرمانهم من الكسب وتعريضهم للخسائر لعدم التكافؤ في المنافسة .

-3 لا يسمح للأسرة الواحدة من امتلاك أكثر من منشأة صناعية أو تجارية أو زراعية أو غير ذلك منعاً للاحتكار وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

-4 أي مشروع تزيد أرباحه عن خمسمائة ألف دولار بالشهر يجب أن يحول إلى شركة مساهمة.

-5 الحد من امتلاك االوكالات التجارية فهناك من يملك العشرات منها أن لم تكن بالمئات مما يحرم الآخرين من الاستفادة من تلك الوكالات لذلك يجب سن قانون بحيث لا يتجاوز حد امتلاك الوكالات التجارية كحد أقصى عشر وكالات للأسرة التجارية الواحدة حتى يتمكن الآخرون من امتلاك بعض الوكالات المحتكرة والاستفادة منها.

-6 تشجيع الشباب ممن يملكون رؤوس أموال بإقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة , ولفت انتباهي موقع إلكتروني عمله الأشقاء المصريون يحتوي على أفكار ودراسة جدوى لأكثر من ألفي مشروع صناعي مع دراسة الجدوى الاقتصادية وهي مشاريع رائعة وسهلة ولمعرفة المزيد عن تلك المشاريع على الرابط أدعو إلى نشره بين الشباب ليطلع أكبر عدد منهم على الأفكار

-7 http://www.arab-hardware.com/?start=30

ثالثاً: المناقصات الحكومية

من المؤسف أن قطاع المناقصات الحكومية يخضع لمظاهر الاستغلال والاحتكار ويخالطه الكثير من الفساد مما يحرم قطاعاً واسعاً ممن يجب أن تشملهم فوائد الانفاق الحكومي على المشاريع الحكومية .

وأهم ما يجب أن تقوم عليه عملية إصلاح هذا القطاع وتعميم فوائده على أوسع نطاق مايلي :

-1 يجب منع منح أي مقاول اكثر من مشروع واحد في نفس الفترة لكل المشاريع الحكومية وتوزيعها بين اكبر عدد من المقاولين لتتوسع المشاركة .

-2 مايتعلق بالتجهيزات والمواد المستهلكة يجب منع اشتراط العرض المتكامل ويجب أن تقسم وتوزع على أكثر من شركة بحيث يتم اختيار أفضل الأسعار والجودة ، وأن تكون علانية.

-3 يمنع التكليف في تنفيذ أي مشروع لمؤسسة عامة أو خاصة ويجب أن يخضع للمنافسة الشريفة والعادلة، ففي التكليف المباشر فساد حتى وان كان لمؤسسة حكومية ويحق لكل من خسر المناقصة أن يعرف السبب بكل شفافية ويكون له حق مقاضات الجهة اذا شعر بظلم لحقه ويتحمل المسؤولية الكاملة القائمون على المناقصة بصفتهم الشخصية وليس الجهة وتطبق مبدأ الثواب والعقاب على كل موظف.

-4 تعديل نظام الدفع في المناقصات إلى اعتمادات مستندية 80% عند تسليم مستندات الشحن و20% بعد التوريد بحيث لا تزيد المده عن 30 يوماً من التوريد أسوة بنظام الدفع لمشاريع البنك الدولي وباقي الدول التي تتمتع بالنزاهة لأن النظام المعمول به حالياً نظام يؤدي إلى الفساد وإستغلال المورد وإبتزازه وهذا كان يعمل به قبل الثورة ومازال يعمل به للأسف حتى الآن.

-5 منع وتجريم كل من يعمل بالقطاع الحكومي من العمل في القطاع الخاص بأي شكل كان ومنع توظيف أقربائهم حتى الدرجة الثانية في شركات لها تعامل مع الجهة الحكومية نفسها.